مشكلات التعليم فى لبنان

كانت سياسة التعليم فى لبنان ورسم مناهجه ، وتوحيد برامجه ، وتحديد أغراضه ، من أعقد المسائل التى واجهها المشرفون على التعليم فى تلك البلاد . وكان حلها معجزاً إلى عهد قريب . فتركت أموره موزعة بين الطوائف والجمعيات ، تستقل بتصريفها ، ولا ضابط لها ولا رباط إلا ما كان من نظم صورية توحّد بينها شكلاً ، وإن لم تستطع أن تؤلف منها موضوعاً فتوجه الشباب وجهة وطنية صحيحة .

وقد يبدو ذلك عجيباً ، لولا أنا نعلم أن لبنان الكبير باسمه الصغير فى حجمه ، قد احتوت مساحته المحدودة جماعات مختلفة الأجناس والعقائد متعددة النزعات والمذاهب .

فهذا العدد اليسير من السكان الذى لايزيد على مليون ومائة وسبعة وخمسين ألفاً قد كثرت طوائفه وزادت مذاهبها على أربعة عشر مذهباً . ولكل جماعة عقيدتهم الخاصة ومبادئهم وتقاليدهم التى تؤثر فى اتجاههم ، ثم لهم نزعاتهم وميولهم وما خضعوا له من عوامل خارجية ، كان لوضع البلاد السياسى السابق وحالتها الاجتماعية والنفوذ الأجنبى فيه تأثير كبير .

نشأ من كل هذا أن التعليم فى البلاد لم تستطع الحكومة الاستقلال به ، أو السيطرة عليه سيطرة حقيقية ، بل إن مساهمتها فى نشره وتوجيهه أقل من القليل ، على حين كان من حظ الجمعيات الدينية والأهلية والبعثات الأجنبية النهوض بالقسط الأكبر .

وعلى ذلك نرى التعليم فى لبنان تتقاسمه ثلاث جهات : وزارة التربية ، والجمعيات الوطنية ، والبعثات الأجنبية .

أما وزارة التربية فلم يكن لها قبل عهد الاستقلال إلا عدد محدود من المدارس لايزيد على ٢٠٠ مدرسة ابتدائية و ٤ مدارس ثانوية غير كاملة تنتهى

عند الابتدائية التكميلية « الكفاءة » ، عدد تلاميذها لايتجاوز ٢٠ ألفاً فى حين كانت المدارس الحرة قد بلغ عددها نحو ١٦٠٠ مدرسة بين أجنبية وأهلية (ابتدائية وثانوية) كلها صرحت بها المفوضية العليا الفرنسية ، فهى وحدها التى كانت قبلا تمنح إجازات فتح المدارس الخاصة ، وطنية أو أجنبية .

وكان مجموع تلاميذ مدارس الجمعيات الوطنية نحو ٨٠ ألفاً ، وتلاميذ البعثات الأجنبية ٤٠ ألفاً تقريباً ، وقد تأثرت هذه الأرقام فيما بعد بعوامل مختلفة ارتفع معها رقم المدارس الرسمية حتى بلغ نحو ٣٠٨ مدارس وزاد عدد تلاميذها حتى جاوز ٣٠ ألفاً كما سيأتى بيانه .

وينقسم التعليم الابتدائى إلى ثلاث مراحل ، كل مرحلة سنتان ، الأولى قسم التجهيز ويبدأ بعد مدارس الحضانة . والثانية القسم الإعدادى . والثالثة القسم الوسط . ويتقدم التلميذ فى نهايته للشهادة الابتدائية الإعدادية ، ثم يقضى سنة فى الابتدائى العالى ، فسنتين فى الدراسة التكميلية ، لينال الشهادة الابتدائية التكميلية ، وبعد سنتين أخريين يتقدم للبكالوريا (القسم الأول) ثم سنة ثالثة للبكالوريا (القسم الثانى) .

وينبغى أن يلاحظ أن الكثير من الأقسام الثانوية بالمدارس الخاصة كامل يعد طلابه للبكالوريا بقسميها على عكس المدارس الرسمية كما قدمنا . وتستمد مدارس الوزارة مدرسيها من خريجى دار المعلمين التى يدخلها حامل الابتدائية التكميلية بعد امتحان مسابقة ، ويقضى فيها سنتين يمنح بعدها دبلومها .

أما التعليم العالى فليس للحكومة منه شئ ، وإنما هو قسمة بين الجامعة اليسوعية الفرنسية والجامعة الأمريكية . وكان إقبال أبناء البلاد على الجامعة الفرنسية أكثر منه على الجامعة الأمريكية حتى بدأ النزاع السياسى الأخير ، فتحول الاتجاه شيئاً ما . وقد أنشأت الحكومة هذا العام قسما لدراسة الحقوق اللبنانية ، مدة الدراسة فيه سنة بعد الليسانس ، وألحقته بمعهد الحقوق الفرنسى ، فكان ذلك مثار نقد بعض الصحف الوطنية .

مما تقدم نرى أن أمر التعليم فى جملته كان متروكا للطوائف توجهه جمعياتها حسب ما يتفق وعقائدها ومذاهبها وميولها ، لايحد من حريتها شئ إلا النظام العام وبعض قيود صدر بها مرسوم بتنظيم التعليم الحر سنة ١٩٣٥ .

وإذا عرفنا أن المعلم بمدارس الحكومة ليس مطالباً بشهادة عليا حتى اليوم

(وقد ذكرنا نظام دار المعلمين) فهمنا السبب فى أن مرسوم تنظيم التعليم الحر لم يشترط مؤهلا لمزاولة مهنة التدريس بالمدارس الخاصة من أى درجة كانت إلا حصول المعلم على الشهادة الابتدائية ، واشترط فى مدير المدرسة الابتدائية أن يكون من حملة الشهادة الابتدائية التكميلية ، وأما مدير المدرسة الثانوية فيشترط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريا .

وهذا أهم قيد موضوع لمزاولة مهنة التدريس أو إدارة المدارس الخاصة ، وإن كان بعض المدارس الحرة يتخير فريقاً من الأساتذة من حملة الشهادات العليا .

وقد ترك للمدارس المختلفة الحرية فى اختيار أساليب التعليم وانتقاء الكتب ، كما ترك لها حرية التعليم الدينى ، فموقف الحكومة منه موقف سلبى اكتفاء بالنص فى المنهاج على أنه يمكن القيام بالتعليم الدينى فى المدرسة ومنهاجه متروك لرأى السلطات الدينية .

وكانت البرامج متأثرة بالنظام الفرنسى إلى حد كبير ، ولا تكاد تختلف البكالوريا اللبنانية عن البكالوريا الفرنسية فى شىء إلا العناية بدراسة الأدب العربى أو الفلسفة الإسلامية للقسم الأدبى . ولهذا كان تدريس المواد المختلفة باللغة الفرنسية غالباً ، حتى تتاح للطلاب فرصة التقدم للشهادتين اللبنانية والفرنسية .

ظهر من البيان السابق أن نسبة المدارس الرسمية إلى غيرها من المدارس الحرة نسبة هزيلة جدا لا تكاد تبلغ ١٣٪ وقد تبدو غريبة ، على أنى أظن إمكان تعليلها :

ذلك بأن لبنان كان جزءاً من أملاك الدولة العثمانية ، التى كانت عنايتها بالتعليم محدودة أو قاصرة ، وكان للمدارس الرسمية المنشأة فى عهدها صبغة إسلامية فهى المدارس الوطنية المعترف بها فى نظرها ، فمن الطبيعى أن يختلف إليها من يريد من أبناء المسلمين .

أما أبناء الطوائف الأخرى فقد ألجأتهم الظروف أن يسعوا إلى طلب حماية دينية خارجية أو رعاية أجنبية ، وقد تم ذلك بمعاهدات عقدت فى فترات متعاقبة مع الدولة العثمانية كان من أثرها هذه البعثات التبشيرية والجمعيات الدينية المختلفة وما أسست من مدارس تمتعت بحريتها التعليمية وبالإشراف الدينى من هيئات أجنبية توطد بها مركز تلك المدارس الطائفية الوطنية والأجنبية .

وقد مر بتلك المدارس وغيرها أدوار من التطور ساير الزمن والظروف... فلما انفصل لبنان فى أعقاب الحرب الماضية عن الدولة العثمانية وخضع للانتداب

الفرنسى ورثت الدولة الناشئة تلك المدارس الرسمية التى أخذت تتحول إلى مدارس مفتوحة للجميع ، وإن ظلت الكثرة فيها للمسلمين .

وفى أثناء ذلك قوى سلطان المدارس الخاصة : وطنية وأجنبية ، وتغلغل نفوذها ، فكانت كل واحدة تعمل من جانبها على تنشئة طلابها على النحو الذى ترتضيه ويطمئن له رجالها الدينيون أو الجهات المسيطرة على التعليم فيها . . . وليس بينها من رابطة إلا الإعداد لشهادة البكالوريا يتقدم إليها من يريد من الطلاب . ولهذا انصرف أبناء الطوائف المختلفة عن المدارس الرسمية إلى مدارسهم الخاصة ، وقد حرص الكثير منها على أن يجعل له شهادة خاصة تمنح لخريجيها .

ولعل مما ينير سبيل البحث وندرك منه مبلغ الاضطراب فى سير التعليم حينذاك ، واتجاهه وجهات أخشى أن أقول إنها متعارضة من حيث الغاية ، أن نذكر أن الهيئات المشرفة على التعليم الحر الوطنى والأجنبى متعددة بالغة الكثرة .

فالمدارس الحرة تابعة لنحو ٢٠ هيئة دينية أو مدنية ليس منها المدارس الفرنسية التى يتولى الإشراف عليها جمعيات وهيئات مختلفة قد تبلغ العشرين وكلها يندرج تحت اسم واحد هو المدارس الفرنسية .

ويمكن أن نعد من هذه الهيئات البعثات التبشيرية والعلمانية فضلا عن مدارس الطائفة المارونية والمدارس الكاثوليكية والأرثوذكسية لكل من طوائف الروم والسريان ، والكلدان ، والأرمن ، والإليانس الإسرائيلية ، ثم مدارس الجمعيات الإسلامية .

فهذا العدد الضخم المتنوع من المدارس مهد لكل طائفة أن تبعث بأبنائها إلى مدارسها الخاصة بها ، حيث تشعر بكامل حريتها الدينية وإرضاء نزعتها الطائفية ، وعصبيتها المذهبية ، وإن أنتج من ناحية أخرى تنافراً بين بعض الطوائف وبعضها الآخر من جهة ، وبينها وبين المسلمين من جهة أخرى .

وقد شاءت الظروف السياسية أن تفرق بين جماعة المسلمين أيضاً ، فصاروا شيعاً ، منهم السنى ، والشيعى ، ثم الدرزى ؛ وقد تعددت جمعياتهم وهيئاتهم التعليمية تبعاً لذلك .

نذكر منها على سبيل المثال للسنيين : جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ببيروت ولها مدارسها فى العاصمة والقرى المسلمة وكلية للبنين وأخرى للبنات فى بيروت نفسها . وجمعية أخرى بهذا الاسم فى صيدا ولها كليتها ، وجمعية ثالثة

فى طرابلس ولها كلية التربية والتعليم . وللشيعة مدارس جمعية الإصلاح العاملية ، والجمعية العاملية الكبرى . وللدروز مدارسهم وكلية فى عبى (مدرسة الداودية) . . . وإلى جانب ذلك توجد فى بيروت كلية شرعية إسلامية تابعة لدائرة الأوقاف ويشرف عليها سماحة المفتى الأكبر للجمهورية اللبنانية، هى كلية فاروق الأول الشرعية .

وهذه الكليات والمدارس المنثورة فى القرى المسلمة وفى المدن لا تكاد تختلف فى نظامها عن غيرها من المدارس المدنية التى تعد للشهادات الرسمية إلا بالعناية بالثقافة الإسلامية وإذكاء الروح العربية فى نفوس أبنائها ما عدا كلية فاروق الأول الشرعية ، فإنها معهد دينى يعنى بتخريج الطلاب المثقفين ثقافة مدنية إلى جانب التخصص الدينى ؛ ليضطلعوا بأعباء الوظائف الدينية على اختلافها فى الجمهورية اللبنانية بعد إتمام دراستهم العليا فى كليات الأزهر أو جامعة فؤاد الأول .

ولو أردنا أن نكوّن فكرة واضحة عن توزيع أبناء الطوائف المختلفة من مسيحيين أو مسلمين على المدارس الرسمية وغيرها ، وأن نتعرف نسبة من يتعلمون فى مدارس غير مدارس طائفتهم إلى مجموع تلاميذ تلك المدارس ، لوجدنا بيان ذلك فى آخر إحصاء شامل صدر فى سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ .

ومنه يتبين أن الكثرة المطلقة لتلاميذ المدارس الرسمية من المسلمين ، فهى تبلغ نحو ٧٠ ٪ ، وأن نسبة من يختلفون إلى مدارس غير مدارس طائفتهم قليل جدًّا لا يكاد يصل إلى ٤ ٪ وأن عدد الذين يتعلمون فى المدارس الفرنسية (قبل عهد الاستقلال) يزيد على أربعة أمثال من يذهب إلى المدارس الأجنبية الأخرى ، وهو أمر طبيعى يفرضه الوضع السياسى الذى كانت عليه البلاد ، وهو السبب أيضاً فى أن ثقافة السواد الأعظم من المتعلمين فرنسية .

على أن هذا الاتجاه أخذ يتحول والميزان قد اضطرب بعد أن اشتدت المنافسة بين الفرنسية والإنكليزية وكثرت المغريات . . .

ثم نلاحظ أخيراً أن نسبة المتعلمين من المسلمين أقل من نسبة المتعلمين من المسيحيين . وربما أثر فى انخفاضها قلة المدارس فى المناطق التى يسكنها الشيعة .

وقد شعر المسلمون عامة بخطر هذه الناحية، خصوصاً حين رأوا أن للمسيحيين

الحظ الأوفر من وظائف الدولة الكبرى ، فشرعوا يتدار كون هذا النقص بشدة الاقبال على التعليم العام والاتجاه إلى التعليم العالى خاصة ؛ كما أن هذا الوضع كان له اثره النفسى ؛ إذ جعلهم يشعرون فى العهد السابق انهم لا يستطيعون أن يتنفسوا كما يريدون بحكم الظروف ، فكانوا يتلفتون إلى غيرهم يستمدون منه العون ؛ ومن أجل هذا كانوا يحرصون على الانضمام إلى الكتلة العربية يستنفرون بها ويستشعرون العزة فى ظلها . فلما أهل العهد الجديد على البلاد وبسط عليها سلطانه اطمأن له الجميع وعملوا فى سبيله مخلصين متآزرين .

وقد صحب هذا الطور توسع فى إنشاء المدارس الرسمية وإقبال عليها من جميع الطوائف ، حتى بلغت بمقتضى إحصاء وزارة التربية لسنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥

عدد المدارس الرسمية	عدد التلاميذ	تقسيمهم بحسب الطوائف								
		موارنة	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	مسلمون			أرمن	كاثوليك	مختلف
					سنى	شيعى	درزى			
٣٠٨ بنين وبنات	٣٠١٢٢	٥٤٤٠	١٦٠٨	٤٣٨٣	٨٧١٩	٧٤٦٢	٢٧٠٠	٨	١٠	٧٣

أما طلاب المعاهد الخاصة وطنية وأجنبية فليس من الميسور إعطاء إحصاء دقيق عنهم الآن ، وكل مايمكن ذكره على وجه التقريب ان عدد الطلاب فى لبنان أخيراً يتراوح بين ١٦٠ و ١٧٠ ألفاً منهم نحو ٣٠ ألفاً بالمدارس الرسمية كما ذكرنا و ٤٥ ألفاً أو تزيد قليلا بالمدارس الأجنبية عامة ، وباقيهم فى المدارس الخاصة الوطنية .

هذه كانت حالة التعليم واتجاهاته والمؤثرات التى أثرت فيه فى العهد السابق.

وقد أدرك رجال العهد الاستقلالى مبلغ ما فى هذا التبلبل والاضطراب من خطر على وحدة الأمة ، وشاهدوا آثاره البغيضة فى تفريق كلمتها وإضعاف شخصيتها فعملوا من طريق تغيير المناهج على التحرير من نير الاستعمار الثقافى وتوجيه الشباب وجهة وطنية صادقة .

من أجل ذلك ألفت وزارة التربية لجنة تنظر فى تعديل المناهج وتنقيحها واقتراح ما تراه كفيلا بتحقيق الأغراض التى يتوخاها العهد الجديد فى الجيل الجديد .

شرعت اللجنة تعمل — فى العام الماضى — وصادفتها عقبات مختلفة ثبتت

لها حتى أمكنها أن تضع مشروعاً لتنظيم التعليم العام، وكانت تبغى من وراء ذلك هدفين :

أحدهما يتصل بنظام التعليم ونوعه ومدته فى المدارس المختلفة .

والثانى تحديد أغراضه وما ينبغى أن يرسم لتوجيهه وجهة صالحة لخير المجموع .

وقد انتهى الرأى إلى توحيد نظام التعليم الابتدائى وجعله عاما للجميع ، فلا تكون هناك مدرستان ابتدائية وأولية (كالنظام المصرى) . وقدرت مدته بخمس سنوات تبدأ من السادسة (بعد الحضانة) ثم يأتى التعليم الثانوى المتوسط فى أربع سنوات ، تليها مرحلة التوجيه وهى ثلاث . اثنتان للبكالوريا قسم أوّل ، وواحدة بعدها للبكالوريا قسم ثان .

وعدّل نظام التعليم الفنى بحيث أتاح لكل تلميذ ينتهى عند مرحلة من مراحل التعليم العام أن يتجه إليه . فبعد أن كانت هناك مدرسة فنية واحدة هى مدرسة الفنون والصناعات يدخلها الطالب بالابتدائية ليتعلم نوعاً من الصناعات على نحو ما كان بمدارسنا المتوسطة ، جعل منه نوع مهنى يدخله التلميذ بعد الابتدائية ويقضى سنتين يتعلم فيهما الصناعة أو الزراعة ليصبح زارعاً أو صانعاً أو عاملا فنيًّا .

ونوع ثان بعد المرحلة الوسطى ، ومدته ثلاث سنوات ، وينتهى منه الطالب بدبلوم كدبلوم المدارس الفنية المتوسطة فى مصر .

ثم نوع ثالث بعد البكالوريا ، ومدته ثلاث سنوات ، يمنح الطالب بعدها دبلوماً عالياً . وبذلك يمكن مواجهة حاجات البلاد الملحة وإمدادها بالزراع والعمال والصناع المهرة والمهندسين والإخصائيين .

كذلك لوحظ عند وضع المنهاج أمر أساسى يتصل بالجوهر هو التوجيه الوطنى والاتجاه العربى . من أجل ذلك اشتدت العناية بالجغرافيا والتاريخ القومى غير مرتبطين بجغرافية فرنسا وتاريخها (كما كانت الحال سابقاً) وأضيفت مادة جديدة إلى المنهاج هى التربية المدنية (التربية الوطنية فى مصر) كتوجيه وطنى يعرف منه الطلاب مقومات الدولة والسلطات المختلفة واختصاصها والحقوق والواجبات القومية والوطنية .

وإلى جانب هذا حرص المنهاج على العناية بالتاريخ العربى واللغة العربية عناية

صحيحة . لما لها من جليل الأثر فى بناء الشخصية وتعزيز الشعور بالقومية .

وقد أصبحت اللغه العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة لتدريس مواد العلوم جميعها فى المدارس الابتدائية وفى المدارس الثانوية أيضاً ، إلا أنه أجيز بصفة مؤقتة أن تدرس العلوم والرياضيات بلغة أجنبية فى المرحلة الثانوية فقط ريثما يتهيأ للأساتذة إعداد الكتب اللازمة لتدريس هذه المواد .

كذلك نزلت اللغة الأجنبية الواحدة عن عرشها فشاركها غيرها ، وأصبحت المدارس مخيرة بين إحدى اللغتين الفرنسية والإنجليزية يتقدم الطالب للامتحان فى إحداها كما يريد ، كما ألغيت الفرنسية من رياض الأطفال بعد أن كانت فرضاً عليهم. أما فى المدارس الابتدائية فقد بقيت اللغة الأجنبية فرنسية أو إنجليزية ، لاعتبارات فنية — فى رأيهم — لا يجوز التسامح فيها .

وشىء آخر له قيمته اهتم له واضعو المنهاج حتى تصطبغ المدارس كلها بصبغة واحدة . ذلك أن المناهج الجديدة أصبحت ملزمة لجميع المدارس اللبنانية على تعدد طوائفها ومذاهبهم ، ولجميع المعاهد الأجنبية على اختلاف جنسيتها .

ولتنفيذ هذا ألغى امتحان معادلة البكالوريا اللبنانية بالنسبة للبنانيين ، فأصبح على كل طالب أن يتقدم لامتحان البكالوريا اللبنانية إذا أراد الالتحاق بإحدى الجامعتين ؛ وبذلك تتيسر الرقابة على جميع المعاهد التى فى لبنان من غير تفرقة بين جنس أو دين .

على أن هذا الإجراء السليم لايزال نظريًّا ، ويحتاج فى تنفيذه إلى مفاوضات سياسية ليصبح أمراً واقعاً . فإن المدارس الأجنبية فى لبنان ، بل المدارس الخاصة الوطنية ، لا تخضع للحكومة اللبنانية ولا تملك الحكومة الإشراف عليها أو مراقبتها حتى اليوم ، وإنما هى تخضع لنظام يستمد قوته من معاهدة ڤرساى التى تنص على أنه يسمح للدول الموقعة على المعاهدة أن تعلم بحرية اللغة الأجنبية التى تريدها على النحو الذى تراه من غير أن تتعرض للمسائل الطائفية ، وقد وقّعت فرنسا هذه المعاهدة باسم لبنان (بوصفها دولة منتدبة) فكان لها حق التعليم باللغة الفرنسية فى مدارسها طبعاً ، فضلاً عما فرضه الانتداب من تدريس اللغة الفرنسية فى جميع المدارس الوطنية . واستفاد الإنجليز أيضاً من هذه المعاهدة باعتبارهم من الموقعين عليها . أما الأميركان فقد عقدوا معاهدة خاصة مع فرنسا منحتهم نفس الحقوق التى خولتها معاهدة ڤرساى .

فلما عدّل الدستور اللبنانى سنة ١٩٤٣ وألغى كل ماله علاقة بالانتداب جدد الأميركيون معاهدتهم مع لبنان لحفظ حقوقهم المشروعة.

أما الفرنسيون فإنهم أرادوا أن يستفيدوا من ملحق معاهدة سنة ١٩٣٦ بينهم وبين لبنان (وهى المعاهدة التى لم يقبل الفرنسيون التصديق عليها حينذاك) فطلبوا تطبيق القسم الخاص بالاتفاق الجامعى، وبه تمنح فرنسا مركزاً ثقافيًا ممتازاً متفرض اللغة الفرنسية فى سنوات معينة وبعدد خاص من الدروس، وتكون نسبة النجاح فيها عالية، وأن يفضل المتخرج فى المعاهد الفرنسية على غيره فى وظائف الدولة. فلما لم يظفروا بالموافقة على هذا الطلب رفضوا هم أيضاً أن يسلموا برقابة الحكومة على المعاهد الأجنبية والخاصة طائفية أو غيرها. فالإشراف على هذه المعاهد لا يزال وقفاً عليهم حتى اليوم، وإن لم يمارسوه عمليا فى العهد الأخير

من ذلك نرى أن الاتجاه نحو الإصلاح الوطنى والتحرر الثقافى من طريق المناهج أخذ سبيله نحو التنفيذ، ولم يبق إلا أن يجتاز المراحل التشريعية ليصبح قانوناً يجب العمل به ويسرى على الجميع نظريًا، وإن بقى معلقاً عمليًا بالنسبة للمعاهد الأجنبية حتى تحل العقدة السياسية

وإلى أن يتحقق إشراف الحكومة الكامل على جميع معاهد التعليم تبقى بعض مشكلات قائمة ومصاعب تعترض سبيل الاتجاه الوطنى السديد.

ولعل لجنة المناهج قاست الكثير من العناء والعنت حتى وصلت إلى هذا الحد من التعديل والتحوير، وحتى ظفرت بإقرار مبدأ شخصية الدولة اللبنانية كأمة تحرص على قوميتها واستقلالها مع محافظتها على صلاتها الوثيقة بجيرانها. وهى فى ذلك تنزع نزعة وطنية خالصة من كل زيف متحررة من كل مؤثر أجنبى.

وبذلك يتبوأ لبنان المكانة الجديرة بشعب عرف بالنشاط والمثابرة والذكاء، وساهم رجاله بجهود مشكورة موفقة فى خدمة الثقافة والعلم.

وإنه لحبيب إلى النفس أن نرى ذلك البلد — وقد اكتوى بنار التفرقة — أصبح يدرك نعمة الاتحاد، فاجتمعت كلمته والتقى أبناؤه فى صعيد واحد بعد أن نبذوا الطائفية أو كادوا، وتحرروا من العصبية فصاروا صفًا واحداً نحو الهدف المنشود، لا غاية لهم إلا أن يعيش الوطن عزيزاً كريماً، مستقلاً حرًا.

عبد العزيز أحمد